دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية (حالة البنك الإسلامي للتنمية)

أ. نعيمة أوعيل
جامعة الجزائر3

الملخص

تناولت الدراسة ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تفشت في الدول الإسلامية، في كل من الجانب التجاري والمالي والغذائي، بشكل مفرط ومخيف؛ وارتأينا أن الاستثمار الإسلامي هو الحل للخروج من هذه التبعية.

حيث تطرقنا إلى انجازات البنك الإسلامي للتنمية، الذي عمل ويعمل جاهدا على ربط الدول الإسلامية باستثمارات بينية في إطار السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي إسلامي، يمكن هذه الدول من التخلص من التبعية الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المعونات والقروض التي تسمح بتطوير البنى التحتية لبلدان العالم الإسلامي.

كلمات مفتاحيه: التبعية الاقتصادية، مؤشر الانكشاف الاقتصادي، مؤشر الاكتفاء الذاتي، الاستثمار الإسلامي.

Abstract

The study examined the phenomenon of economic dependency rampant in Islamic countries, in every aspect of commercial, financial and food, and overly scary; and we decided that the Islamic investment is the solution to get out of this dependency.

Where we dealt with the achievements of the Islamic Development Bank, who has worked and is working hard to link the Islamic countries with investments interfaces in the context of seeking to achieve economic integration Islamic, can these countries to get rid of economic dependency, in addition to providing aid and loans that will allow the development of the infrastructure of the countries of the Islamic world.

المنارة للاستشارات

تمهيد

اعتبر الاستثمار في البنوك وفق المنهج الإسلامي أول محاولة جادة للتخلص من التبعية الاقتصادية، من خلال إحداث نظام مالي جديد يتوافق مع الشريعة الإسلامية، للحد من أزمات واختلال النظام المالي الرأسمالي الذي كان يعصف بين فترة وأخرى بالاقتصاد العالمي، وكان المتضرر الوحيد من تلك الأزمات الدورية للرأسمالية الدول الضعيفة، ولهذا سعت الدول الإسلامية إلى إنشاء نظام بنكي وفق منهج إسلامي معلنة بذلك أول بدايات التحرر من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، ومن أجل مناقشة جوانب الموضوع ارتأينا أن نطرح **الإشكالية** التالية:

ما هو دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية؟

وللإجابة على الإشكالية الموضوعة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث أقسام، في القسم الأول نتعرف على مفهوم التبعية الاقتصادية وأهم أسبابها، بينما في القسم الثاني نتطرق إلى مظاهر التبعية الاقتصادية والمتمثلة في التبعية التجارية والمالية والغذائية، لنختم القسم الثالث بدور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية من خلال التعرف على مفهوم الاستثمار الإسلامي ونشأته ومن ثم دوره في التحرير من التبعية الاقتصادية من خلال عرض ما قدمه البنك الإسلامي للتنمية من انجازات للدول الإسلامية.

1- مفهوم التبعية الاقتصادية وأهم أسبابها

ظهر مفهوم التبعية في الستينات من القرن العشرين، تفسيراً للتخلف الذي اتسمت به اقتصاديات بلدان العالم الثالث من بينها الدول الإسلامية؛

ويرى أصحاب مدرسة التبعية الاقتصادية*أن هناك تعريفين للتبعية أولهما تعريف الاقتصادي البرازيلي "دوس سانتوس" بأنها علاقة بين اقتصاديين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر)، ويواصل نموه الذاتي في حين لا يمكن للطرف الآخر(التابع) من تحقيق ذلك كانعكاس لهذا التوسع، أي نمو أحدهما (التابع) على توسيع الآخر (المسيطر)، والثاني أن العلاقة بين الاقتصاديين المتخلف والرأسمالي لا ترجع فقط إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية، بل أنها تتبع من توافق مصالح الطبقات الحاكمة وبين حلفائها الغربيين.[1]

ومنه نستنتج أن التبعية الاقتصادية هي علاقة بين التابع (الدول النامية)، والمتبوع (الدول المتقدمة)، يسيطر من خلالها البلد المتبوع على اقتصاديات البلد التابع، بأشكال مختلفة

المنارة للاستشارات

ومتعددة سواء بالتمويل أو وسائل الإنتاج المختلفة...الخ، لضمان السيطرة على البلد التابع وذلك لتلبية احتياجات البلد المتبوع.

وللتبعية الاقتصادية أسباب كثيرة فرضت على الدول النامية والإسلامية خاصة التبعية لدول المركز(الدول المتقدمة الرأسمالية) في إطار الحتمية، وبالرغم من تفاوت هذه الأسباب من بلد إلى آخر إلا أنها تشكل خطر كبير على الدول النامية عامة، والدول الإسلامية خاصة، ومن بين أهم هذه **الأسباب ما يلي:**

– اعتماد الدول الإسلامية على التمويل الخارجي، واللجوء إلى البنك الدولي من أجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية، التي عززت تبعية هذه الدول للخارج.

– انعدام الاستقرار السياسي والأمن القومي بالدول الإسلامية، خاصة بعد ارتباط الإرهاب والعنف بالإسلام والمسلمين بشكل كبير في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

– الاستعمار الذي لعب دورا كبيرا في تخلف الدول المستعمرة، وتفتيت الكثير من الشعوب، وبالرغم من حصولها على استقلالها ظلت تابعة لمستعمرها بشكل أو بآخر.

2– مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية

وتتمثل أهم مظاهر التبعية الاقتصادية في كل من المجال التجاري والمالي والغذائي، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا القسم.

أ/التبعية التجارية: ويقصد بالتبعية التجارية تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية، و يرجع السبب إلى عدم تنوع صادرات الدول النامية، (حيث تتركز في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها)، ما يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية.

ويعتبر مؤشر الانكشاف الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي، حيث يمثل نسبة إجمالي الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وتتباين الدول الإسلامية في درجة الانكشاف فيما بينها، فطبقاً لإحصائيات البنك الدولي لسنة 2009، فإن العديد من الدول الإسلامية سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام للدول

المنارة للاستشارات

الإسلامية، في كل من أذربيجان، قطر، السعودية، تركمنستان، تشاد، الغابون، كازاخستان، كوت ديفوار، ملديف، ليبيا، طجكستان والبوسنة والهرسك، بينما سجلت دول إسلامية أخرى درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهي ماليزيا 145.7% والإمارات 136.8% والعراق 116.2%، وعمان 99% وقيرغيز 97.8% والبحرين 93.1% وموريتانيا 92.4% وتونس 84.8 % والأردن 81.5% وتوغو 80.6%، وتبقى أقل الدول الإسلامية انكشافاً هي باكستان،السودان، الكامرون، إثيوبيا واندونيسيا؛ إلا أننا نلاحظ الانخفاض الواضح للمؤشر سنة2009 نظرا لتفشي الأزمة العالمية حيث انكمش الاقتصاد العالمي وتأثرت أغلب الدول الإسلامية بنتائجها.

ب/التبعية الغذائية: تعاني البلاد الإسلامية من التبعية الغذائية، حيث تعتبر من أكثر الدول عجزاً في إطعام نفسها وأسرعها في زيادة معدلات العجز وتدهور الوضع الغذائي، وقد لجأت الدول المصدرة للقمح إلى التهديد باستعماله سلاحاً للضغط المضاد لضغوط البترول في الدول الإسلامية.[2]

ويحسب مؤشر التبعية الغذائية اعتمادا على الفرق بين الصادرات والواردات الزراعية للبلد، والذي يبين في حالة التبعية الغذائية نسبة الواردات أكثر من الصادرات وبذلك اعتماد البلد على الاستيراد نظرا لعدم تحقيقها الاكتفاء الذاتي.

وقد كانت هناك خمس دول إسلامية في قائمة العشر الأوائل عالمياً على مستوى التبعية الغذائية، وقد تراوح مؤشر هذه التبعية بين 93.5%في الكويت و81.5% في العراق، و82.5% في لبنان، وقد احتلت سنغافورة المرتبة الأولى، بواقع 99.1%، وبوركينافاسو في المرتبة 77 (الأخيرة بين الدول المصنفة في التقرير)، بواقع 1.9%، وجاءت مصر في المرتبة 14 عالمياً، بواقع 77%، بينما إيران في المرتبة 19 بواقع 62.9% والسعودية في المرتبة 20 بواقع62.7% ، وكانت هذه النسبة في قطر 59.6%، أذربيجان 57%، باكستان 49.9%، تركيا 48.3%، سورية 45.9%، تونس 38.9%، المغرب 32.8%، اليمن 31.4%، عمان 28.5%، جيبوتي 9.7% وكازاخستان 3.4%.[3]

ج/التبعية المالية: ترجع هذه التبعية إلى حاجة الدول الإسلامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة.

المنارة للاستشارات

و الأرقام المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي لعام 2009،[4] تكشف عن تنامي المديونية وتفاقمها بأرقام ونسب مخيفة ومرتفعة، حيث بلغت ديون تركيا سنة 2009 ما يفوق 251 مليار دولار، تليها اندونيسيا بـ 157 مليار دولار، ثم كازاخستان بمبلغ 109 مليار دولار، ووصلت ديون ماليزيا ما يفوق 66 مليار دولار، وباكستان ما يفوق 53 مليار دولار، بينما وصلت ديون مصر حوالي 33,3 مليار دولار، تليها لبنان بمبلغ 24,864 مليار دولار، والمغرب وبنغلاديش بحوالي 23,8 مليار دولار، ووصلت ديون تونس إلى حوالي 21.7 مليار دولار، والسودان إلى ما يفوق 20 مليار دولار، تليها إيران بـ 13.4 مليار دولار، ثم كوت ديفوار بـ 11.7 مليار دولار.

والدول الإسلامية ذات الفوائض المالية –النفطية منها– تعاني من نوع آخر من التبعية المالية للدول المتقدمة، ألا وهو توظيف هذه الفوائض في الأسواق المالية الأجنبية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن قيمة الاستثمارات العربية من بين مجموع الدول الإسلامية في الخارج قد بلغت حتى العام2007 نحو 1300 مليار دولار.[5]

3- دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية (مثال البنك الإسلامي للتنمية)

الاستثمار في الإسلام هو أداة لتنمية المال، في أي من القطاعات الإنتاجية الزراعية، أو الصناعية، أو التجارية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف الحصول على نفع يعود على المستثمر أو على غيره، ما يحقق التنمية والرفاهية للفرد والجماعة.

وعرفه سيد الهواري بأنه "نشاط إنساني إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق ودعم النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية".[6]

وا ن أول تجربة للاستثمار الإسلامي كانت في إنشاء بنوك إسلامية، حيث كانت أول انطلاقة لها من مصر في شكل بنوك الادخار المحلية، وذلك سنة 1963، ثم أتت أول تجربة لإقامة بنك إسلامي بشكله الرسمي والعصري سنة 1971 بمصر، وتمثلت في إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، وفي سنة 1975 تم إنشاء بنك دبي الإسلامي على مستوى القطاع الخاص، و**البنك الإسلامي للتنمية** على مستوى حكومات الدول الإسلامية.

المنارة للاستشارات

أما السنوات التي تلتها فاتسمت بتوالي القرارات المنشئة للبنوك الإسلامية حيث ناهز العدد حاليا 300 بنك إسلامي، كما اتسمت الفترة بتوسيع رقعة انتشار هذه البنوك حيث امتد حتى خارج العالم الإسلامي.

و الاستثمار هو بمثابة العمود الفقري للمصارف الإسلامية، حيث يتلخص دور المصرف الإسلامي في الاستثمار في حالات ثلاث : إدارة المصرف كمستثمر مباشر، أو مشاركاً في مشروعات ذات جدوى، أو وسيطاً بين أصحاب المال (المودعين) والمستثمرين (المضاربين) الآخرين.[7]

ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية الرائد في مجال الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية، حيث يتكون البنك من هيئة للرقابة الشرعية تتكون من علماء بارزين في الشريعة الإسلامية، ولذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم الانجازات و المساهمات التي قام بها والتي تمثل دعامة حقيقية يأخذ بها لتحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، وتتمثل أهم انجازات البنك فيما يلي:

أ/ رفع حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية: استطاع البنك الإسلامي للتنمية وهو البنك الرائد في العالم الإسلامي من رفع نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية إلى 17% في النصف الأول من عام 2011، وقد كان الهدف الوصول إلى نسبة 20% سنة 2015، بين الدول المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي، حيث قامت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتمويل ما يصل إلى 7.2 مليار دولار بين الفترة 2008–2010، وقد تم تمويل ما يقارب 2231 مشروع سنة 2010 مقارنة بـ 77 مشروع سنة 2009 ،[8]كما يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتنشيط التجارة الإسلامية من خلال عدة أنشطة متكاملة معً ا، وأهم هذه الأنشطة ما يلي:

– تصميم برامج لتمويل الصادرات والواردات الإسلامية، ولتدعيم محفظة البنوك الإسلامية وصناديق الاستثمار؛

– مساعدةالدول الإسلامية الأقل نموًّا للمشاركة في المعارض التجارية الإسلامية، وخاصةالمعارض التي نظّمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة الإسلامية؛

– المشاركة المباشرة في المعارض التجارية التي تنظمها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

– تنظيم عملية العرض والطلب بشأن بعض المنتجات بين الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات

ب/تمويل الصادرات: وهو ما يسمى ببرنامج تمويل التجارة متوسط الأجل، للمساهمة في تمويل الصادرات فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولتنشيط التبادل التجاري فيما بينها، واعتمدتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(الكومسيك)، تحت عنوان "التدابير المالية لتعزيز التجارة"، حيث أصبح تمويل هذا المشروع تابعاً **لبرنامج تمويل الصادرات التابع للبنك الإسلامي للتنمية.**

كان المبلغ المستهدف في بادئ الأمر 600 مليون دينار، تم جمع150 مليون منها من الدول الأعضاء التي ترغب في الانتفاع من هذه الآلية، كما تعهد البنك الإسلامي للتنمية بدفع رأس مال قدره 150 مليون دينار، أما ما تبقى فيتم جمعها من تمويلات الأسواق الوطنية والدولية، ومن الإيرادات المتولدة من عمل الآلية.[9]

ج/تأمين الصادرات والإعلام التجاري في الدول الإسلامية : قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 1994م، ويبلغ رأسمالها250 مليون دولار، 75% مكتتب من البنك والباقي من الدول الأعضاء،[10] وتهدف المؤسسة إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول، وتقوم بتقديم الخدمات للمصدرين والمستثمرين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بتأمين وا ٍعادة تأمين الصادرات لتغطية المخاطر التجارية والمخاطر القطرية، وهو أول نظام للتأمين على مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية وفقاً للشريعة الإسلامية على مستوى العالم.[11]

كما يعمل البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة لوضع شبكة المعلومات للدول الإسلاميةتطبيقً ا للقرار الذي اتخذته القمة الإسلامية الخامسة.[12]

د/ تمويل التجارة الإسلامية: وضع البنك الإسلامي للتنمية آلية لتمويل التجارة الخارجية للدول الإسلامية، لتكون بمثابة الدعامة الأساسية لانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد بلغت إجمالي التمويلات التي اعتمدها البنك للمشاريع وعمليات التجارة الخارجية منذ تأسيسه حوالي 69 مليار دولار أمريكي، بلغ المخصص منها لتمويل التجارة وحدها 19 مليار دولار نهاية 2010، حيث حققت الزيادة في تمويل التجارة ارتفاعا بنسبة 18.4بالمائة نهاية 2010.[13]

المنارة للاستشارات

والملاحظ أن خطوط الائتمان التي وضعها البنك تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي وبشروط ميسرة جدًا، ويعكف البنك دائمًا على تطوير هذه الآليات وتخليصها من العيوب والمشاكل التي قد تؤثر على استخدام الدول الإسلامية لهذا التمويل.[14]

هـ/ الحد من الفقر: أطلق البنك الإسلامي للتنمية مبادرة تاريخية للغذاء في يونيو/حزيران 2008، تبلغ قيمتها مليار ونصف المليار من الدولارات الأمريكية، وترمي إلى مساعدة البلدان الأقل نموًا التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على زيادة إنتاجها الزراعي وضمان الوفرة الكافية من مخزون الحبوب.

حيث قام البنك بتمويل برامج بقيمة 247 مليون دولار تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية، وقُدر مستوى النمو الاقتصادي المطلوب لتخفيف حدة الفقر بنهاية النصف الأول من عام 2015م (وفقا لأهداف الألفية الجديدة للبنك) بـ 7.4% تقريبا في الدول الإفريقية الأعضاء في البنك في الفترة 2001-2015م.[15]

و/ تقديم القروض والمعونات للدول الإسلامية: توجه أغلب القروض والمعونات لإقامة البنى التحتية في إطار مشاريع تنموية في الدول الإسلامية الأعضاء، ويبلغ صافي القروض الممنوحة من البنك سنة 2010 بمليون وأربعمائة دينار إسلامي،[16]

كما تصدر البنك الإسلامي للتنمية قائمة المانحين للمعونات بـ1341 عملية تمويلية، بلغت قيمتها 702.1 مليون دولار، منذ نشوء البنك والى غاية 2010.[17]

ومما سبق يتضح أن البنك الإسلامي للتنمية يركز في جهوده المختلفة على إعداد الدول الإسلامية للتعامل مع مُستجدَّات القرن الجديد، وخاصة في مجال التجارة والاستثمار والمعلومات، ورفع التجارة البينية للدول الإسلامية، ولتكون قادرة على التحرر من التبعية الاقتصادية وتحدي التكتلات الاقتصادية العالمية.

الخلاصـة

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في الستينات من القرن العشرين أي بعد حصول أغلب دول العالم الثالث على استقلالها، وخروجها منهكة وتابعة لمستعمريها، ما جعله السبب الرئيسي لتخلف دول العالم الثالث بصفة عامة والدول الإسلامية خاصة، وما تبعه من استعمار اقتصادي

المنارة للاستشارات

من خلال إغراق الدول الإسلامية بالقروض التي جعلتها لقمة سائغة في أيدي الدول المتقدمة الر اعية لصندوق النقد والبنك الدوليين؛

- تعاني أغلب الدول الإسلامية من تبعية مفرطة للدول المتقدمة الرأسمالية حيث وصلت درجة الانكشاف الاقتصادي في ماليزيا 145.7% والإمارات 136.8%، بينما وصلت المديونية في تركيا سنة 2009 ما يفوق 251 مليار دولار، ناهيك عن مؤشر التبعية الغذائية الذي تعاني منه جل الدول الإسلامية مع أن التقارير العديدة تؤكد أن الأراضي الزراعية للدول الإسلامية قادرة على إطعام العالم بأسره؛

- يعتبر الاستثمار الإسلامي الحل المناسب للخروج من التبعية الاقتصادية، من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تلائم المجتمع المسلم وتحمي من الأزمات الاقتصادية التي عودنا عليها الاقتصاد الرأسمالي؛ حيث كانت أول مبادرات تطبيقه من خلال إنشاء البنوك الإسلامية، التي ما فتئت انتشرت في العالم كله.

- يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أكبر بنك إسلامي بذل ويبذل مجهودات جبارة من أجل تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، وذلك من خلال إرساء روح التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ومن خلال تعزيز التجارة البينية، وتقديم القروض والمعونات والحد من الفقر في الدول الإسلامية، ساعيا بذلك للاستغناء عن مؤسسات النظام الرأسمالي الجائرة.

الهوامش

* مدرسة التبعية الاقتصادية هي مدرسة نشأت في أمريكا اللاتينية، سعت إلى تفسير ظاهرة التبعية واستغلال دول الشمال(الدول المتقدمة) لدول الجنوب(العالم الثالث).

[1] عبد الرحمن عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، سلسلة رقم 78، بدون سنة النشر، ص50.

[2] المخلاقي محمد عبد الخالق، الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي، **يومية الجمهورية**، مؤسسة الجمهورية للصحافة، اليمن، العدد 14034، 2008/04/04، ص07.

[3] المرهون عبد الجليل زيد، التبعية الغذائية في الوطن العربي، **صحيفة الرياض اليومية**، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية، العدد 15362، ص29.

[4] الموقع الرسمي للبنك الدولي http://data.albankaldawli.org

المنارة للاستشارات

[5] سعد فيصل، التبعية المالية وأشكالها الرئيسة في البلدان العربية، **مجلة المناضل**، يصدرها حزب البعث العربي الاشتراكي، سوريا، عدد 366، آب 2008، نقلا عن الموقع الالكتروني للمجلة.

[6] الهواري سيد، الاستثمار، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، الجزء6، 1982، ص 11.

آلحمر عبد الملك يوسف، المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة. الإمارات، طبعة تمهيدية، بدون سنة النشر، ص13-14.

[8] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 2010**، ص12.

[9] الموقع الرسمي للكومسيك: http://www.comcec.org/AR/icerik.aspx?iid=114

[10] الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية على الرابط التالي:
http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous?guest_user=idb_ar

[11] الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي المصري http://www.faisalbank.com.eg/FIB/Nezam_1.jsp

[12] الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي المصري.

[13] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 2010**.

[14] الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي المصري.

[15] البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 2010**.

[16] القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمة 2010.

[17] التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، 2010.

المنارة للاستشارات